يصحح قرار المحكمة النافذة الفترة الزمنية لتعويضات حقوق النشر المتراكمة

بقلم: كيفين كويلبس وريان بارك

المقال

أسس شيرمان نيلي وتوني بتلر شركة ميوزيك سبيشليست، إنك. (MSI) في بداية الثمانينات. وأصدرت شركة MSI ألبومًا والعديد من الأغاني المنفردة من عام 1983 إلى 1986 قبل حلها كشركة. وبعد حل شركة MSI وسجن نيلي، أسس بتلر شركة جديدة وبدأ بترخيص أعمال شركة MSI الموسيقية. واكتشف نيلي، عند إطلاق سراحه في عام 2008، الاستخدام المستمر غير المصرح به لكتالوج شركة MSI لكنه لم يتخذ إجراءات فورية. ولم يقرر نيلي متابعة الإجراءات القانونية إلا بعد إطلاق سراحه من عقوبة سجن ثانية في عام 2015، بعد إبلاغه بالتقاضي المستمر بشأن هذه الأعمال. وفي ديسمبر 2018، بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من اكتشاف الانتهاك، رفع نيلي دعوى قضائية يطالب فيها بتعويضات مالية عن الانتهاك الذي يعود تاريخه إلى عام 2008.

وواجهت المحكمة الابتدائية مسألة تقرير ما إذا كان يمكن لمدعي حقوق النشر استرداد تعويضات عن الأفعال التي يُزعم أنها حدثت قبل أكثر من ثلاث سنوات من رفع دعوى قضائية، مما أدى إلى التشكيك في قانون حقوق النشر وقاعدة الاكتشاف. ويحدد قانون حقوق النشر لعام 1976 قانون التقادم لمدة ثلاث سنوات لتقديم دعاوى الانتهاك، كما هو مذكور في المادة 17 U.S.C. § 507(b). وتبدأ فترة التقادم هذه من تاريخ حدوث الانتهاك، مما يتطلب من أصحاب حقوق النشر تقديم ادعاءاتهم في غضون ثلاث سنوات من تاريخ الانتهاك. ومن ناحية أخرى، تنص قاعدة الاكتشاف على أن الادعاء يتراكم أو "تبدأ فترة التقادم عندما يكتشف المدعي، أو كان يجب أن يكتشف ببذل العناية الواجبة، الضرر الذي يشكل أساس الادعاءات." [1] وتقر قاعدة الاكتشاف بأن بعض الانتهاكات قد لا تكون واضحة مباشرة لمالك حقوق النشر وتضمن عدم منع أصحاب حقوق النشر بشكل غير عادل من التماس الانتصاف عن الانتهاك الذي تم إخفاؤه أو يصعب اكتشافه.

[1] *Petrella v. Metro-Goldwyn-Mayer, Inc.*, 572 U.S. 663, 670 n.4 (2014).

وفي البداية، حددت محكمة المقاطعة الأمريكية استرداد نيلي للتعويضات المتراكمة في السنوات الثلاث التي سبقت دعواه القضائية، على الرغم من الاعتراف بتوقيت ادعاءاته بموجب قاعدة الاكتشاف. ومع ذلك، نقضت محكمة الاستئناف بالدائرة الحادية عشرة ذلك القرار، وأكدت المحكمة العليا الآن قرار محكمة الاستئناف. وأوضح القاضي المقيم كاغان، الذي كتب للأغلبية، أن النص العادي لقانون حقوق النشر لا يفرض قيودًا منفصلة على التعويضات بمجرد تحديد الادعاء في الوقت المناسب. وتضمن هذه النتيجة أن المدعين لحقوق النشر يمكنهم التماس تعويض كامل عن جميع الانتهاكات إذا تم اكتشاف الانتهاك في غضون ثلاث سنوات من الدعوى، بغض النظر عن وقت حدوث الانتهاك.

وفي السابق، بموجب القاعدة التي طبقتها محكمة الاستئناف بالدائرة الثانية، كان المدعون قادرين على استرداد التعويضات فقط عن الانتهاك الذي حدث في غضون ثلاث سنوات من رفع الدعوى. وسمحت هذه النافذة الضيقة للمنتهكين بتجنب المسؤولية عن أي انتهاك حدث في وقت سابق، مما يحد فعليًا من تعرض المنتهك للمخاطر المالية. ومع ذلك، فإن حكم المحكمة العليا يلغي تقييد ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى، وفي القضايا التي تنطوي على تطبيق قاعدة الاكتشاف، بمجرد أن يكتشف المدعي انتهاكًا، يمكنه التماس بتعويضات مالية لكامل مدة الانتهاك، حتى لو بدأ الانتهاك قبل فترة طويلة من قانون التقادم لمدة ثلاث سنوات الذي ينطبق بخلاف ذلك دون قاعدة الاكتشاف.

وبالنسبة للمدعين، يسمح هذا الحكم بالمطالبات بالتعويض عن الأضرار على مدى فترة زمنية أطول. ويحفز هذا أصحاب حقوق النشر على مراقبة ملكيتهم الفكرية بيقظة والتصرف بسرعة عند اكتشاف الاستخدام غير المصرح به. وتعني القدرة على استرداد التعويضات لفترة طويلة من الانتهاك أنه يمكن للمدعين المطالبة بتعويض كبير يعكس كامل الانتهاك.

أما بالنسبة للمدعى عليهم، يزيد القرار من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المخالفة. حيث يجب عليهم الآن الاستعداد للدفاع ضد الادعاءات التي يمكن أن تغطي فترة أطول بكثير من الانتهاك، مما قد يؤدي إلى التزامات مالية أكبر. ويمكن أن يعيق هذا الخطر المتزايد المنتهكين عن الانخراط في الاستخدام غير المصرح به للأعمال المحمية

بحقوق النشر، مع العلم أنه يمكن تحميلهم المسؤولية عن جميع الانتهاكات إذا تم اكتشافهم خلال الفترة القانونية. ويؤكد ذلك على أهمية التوثيق الشامل والاستراتيجيات القانونية الاستباقية للتخفيف من المسؤوليات المحتملة.

ويصحح قرار *وارنر تشابيل* التفسيرات الخاطئة السابقة لقانون حقوق النشر (على سبيل المثال، من قبل الدائرة الثانية) ويقيد قانون تقادم حقوق النشر لمدة 3 سنوات على ذلك – وهو الوقت الذي يجب رفع الدعوى فيه – وليس نافذة التعويضات. وتجدر الإشارة إلى أن المسألة الأساسية المتمثلة في حيوية قاعدة الاكتشاف أو شرعيتها لم تكن موضع خلاف في القضية لأنه لم يتم إثارتها من قبل الأطراف. وبدلاً من ذلك، افترض الطرفان نفسيهما والمحاكم التي تبت في القضية في كل مرحلة من مراحل التقاضي، بما في ذلك المحكمة العليا، ببساطة أن قاعدة الاكتشاف صحيحة وقابلة للتطبيق على دعاوى الانتهاك بموجب قانون حقوق النشر. ويمكن البت في هذه المسألة في قضية أخرى في المستقبل.